

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.357
19 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٥٧

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة أبাকা
(ناطقة الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوران الثالث والرابع المشتركان لبنغلاديش

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

في غياب السيدة خان، تولت منصب الرئاسة السيدة أباك (نائبة الرئيسة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المشتركان لبنغلاديش (CEDAW/C/BGD/3-4)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدة شودري، والسيد حسين، والسيد باشا (بنغلاديش) أماكن لهم إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيد حسين (بنغلاديش): قال إن دستور بنغلاديش يكرس مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة العامة. غير أنه، على الرغم من أن أبا الأمة البنغلاديشية وضع مفهوم هدف المساواة بين الرجل والمرأة قبل اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بكثير، لم يُصطلح، خلال العقدين الماضيين، ببرامج وسياسات فعالة للنهوض بالمرأة في بنغلاديش بالجدية اللازمة. ومع ذلك، تبذل رئيسة الوزراء الجديدة، منذ انتخابها في العام الماضي، وحكومتها قصارى الجهد للوفاء بالالتزام بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد أحرز تقدم كبير على الرغم من العقبات الخطيرة القائمة.

٣ - واستطرد قائلاً إن التدابير التي اتخذتها الحكومة تشمل اعتماد سياسة عامة وطنية للنهوض بالمرأة ووضع خطة عمل وطنية لتنفيذ هذه السياسة ومنهاج عمل بيجين. واستفادت بنغلاديش في هذه المبادرات وغيرها من المبادرات التي اتخذتها الحكومة، من خبرة العديد من الناشطين في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال. وشكلت لجان لاستعراض المشاكل وتقديم التوصيات من أجل التنفيذ السريع. وبدأت الحكومة والمجتمع المدني بالفعل التعبئة على نطاق الدولة لإعمال حقوق المرأة، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل مثل العنف ضد المرأة، والاتجار بالمرأة والطفلة، والإصلاح القانوني. ويزداد تمثيل المرأة في بنغلاديش في الحياة العامة وعلى مستويات صنع القرارات. ويتمتع البلد بالفعل بمركز فريد إذ أن كلا من رئيس الوزراء وزعيم المعارضة امرأة، وتناوبت إمرأتان في منصب رئيس الوزراء.

٤ - وقال إنه يسره إحاطة اللجنة علماً بأن حكومة بنغلاديش قررت سحب تحفظاتها على الفقرة الفرعية (أ) من المادة ١٣، والفقرة ١ (و) من المادة ١٦ من الاتفاقية.

٥ - السيدة شودري (بنغلاديش): قالت في معرض تقديمها للتقريرين الدوريين الثالث والرابع المشتركين لبنغلاديش، إن التقرير أعد على خلفية عمليتين استشاريتين شاملتين اشتركت فيهما منظمات حكومية وغير حكومية ووكالات وأفراد من النشطين والباحثين في مجال حقوق المرأة. وتمثلت العملية الأولى في استعراض مؤسسي لقدرة الحكومة في مجال المرأة والتنمية؛ وتمثلت العملية الثانية في مشروع خطة العمل الوطنية لمتابعة منهاج عمل بيجين. ووضع التقرير الحالي لتفسير طبيعة أوجه عدم المساواة بين الجنسين السائدة في المجتمع وتحديد العقوبات المتبقية.

٦ - ومضت تقول إن مؤشرات التنمية مثل الصحة والتغذية والتوظيف والتعليم، تظهر أن مركز المرأة في بنغلاديش أدنى بكثير من مركز الرجل. وتعرض المرأة إلى التمييز في كل من الممارسات الثقافية والقانون الشخصي، وعلى الرغم من أن النهوض بالمرأة من أهداف الحكومة المعلنة، كان التقدم المحرز نحو إزالة الاختلافات محدودا. وقامت القيم والممارسات الثقافية والاجتماعية والدينية التقليدية بتعزيز المركز الأدنى الذي يمنحه المجتمع للمرأة، وتقييد فرص المرأة في مجال التعليم، والتدريب التقني والمهني، والتوظيف، والحد بالتالي من مشاركة المرأة في عملية التنمية العامة. وكثيرا ما لا يعترف بمساهمة المرأة الاقتصادية في الاقتصاد الأسري والوطني. وفي هذا السياق، تزداد أهمية توفير رعاية الطفل نظرا للزيادة في عدد النساء اللواتي يتركن المنزل لدخول سوق العمل، وتحل الأسرة النووية محل نظام الأسرة الموسعة.

٧ - واستطردت قائلة إنه لا يزال يُنتظر من المرأة أن تقوم بأدوار اجتماعية تقليدية جدا. ويكاد مبدأ تقاسم الأدوار أن يكون معدوما، وخدمات الدعم المجتمعي غير كافية على الإطلاق. وعلى الرغم من بعض التغيير في ممارسة عزل النساء (الحجاب)، فإنها لا تزال تقدر اجتماعيا، ولا يزال نظام الدوطة، وهي ظاهرة جديدة لا أساس لها في الإسلام، من أسوأ أشكال التمييز ضد المرأة.

٨ - وأردفت قائلة إن الدستور يعترف بواقع عدم المساواة في وضع المرأة، نظرا إلى أنه يقر بضرورة وضع أحكام خاصة للنساء بوصفهن فئة من الفئات المحرومة. وتمثل النساء ٤٨ في المائة من مجموع عدد سكان بنغلاديش، ويمثل معدل وفيات الأمهات البالغ ٤٥٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠، أحد أعلى المعدلات في العالم. وفي أول أربع سنوات من العمر، يبلغ معدل وفيات البنات ١٠ لكل ١٠٠٠ بالمقارنة مع ٩ لكل ١٠٠٠ من البنين. كما أن إمكانية وصول المرأة إلى الرعاية الصحية أقل من الرجل، ولا تقوم معظم البرامج الصحية بالتصدي لاحتياجات المرأة طوال دورة الحياة، وإنما تركز على الأمومة المأمونة وتنظيم الأسرة. وفي سياق معدل تعلم القراءة والكتابة الإجمالي البالغ ٣٢,٤ في المائة، لا تبلغ نسبة النساء اللواتي تتعلمن القراءة والكتابة إلا ٢٥,٥ في المائة. ولا يزال معدل ترك المدرسة للبنات مرتفعا، وفي الأسر الريفية، لا ينفق إلا ربع مجموع النفقات التعليمية على تعليم البنات. وتنخفض نسبة الطالبات كثيرا في المجالات الفنية مثل الزراعة والهندسة، التي تعتبر محصورة بالذكور.

٩ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن السن القانونية الدنيا للزواج هي ١٨ عاما للبنات و ٢١ عاما للأولاد، لا يمكن التحقق من السن الفعلية عند الزواج نظرا للعيوب في نظام تسجيل الولادات. وتؤدي

فترة الخصوبة الطويلة للمرأة في بنغلاديش إلى تدهور حالتها التغذوية السيئة أصلاً، والمساهمة في حلقة ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وسوء التغذية، والوزن المنخفض للمواليد.

١٠ - ومضت تقول إن الاتجاه المتزايد نحو عدم امتلاك الأراضي والزيادة في عدد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء تفرض ضغوطاً اقتصادية شديدة على المرأة. ويوجد عدم تكافؤ في فرص التوظيف للمرأة، التي تمثل ٢٤ في المائة فقط من مجموع عدد العاملين في قطاع التصنيع. غير أن العاملات يمثلن أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الأيدي العاملة في صناعات الألبسة وتجهيز الأربان. وتمثل هجرة النساء من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثاً عن الوظائف ظاهرة جديدة في بنغلاديش.

١١ - وأردفت قائلة إن الجانب الإيجابي يتمثل في زيادة الوعي بضرورة أن تتمتع المرأة بنفس الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها الرجل. وتلتزم الحكومة باستراتيجية دمج دور المرأة في التنمية في أوجه النشاط الرئيسية والاعتراف بحقوق المرأة بوصفها حقوق إنسان. وتعزز هذا النهج الاستراتيجيات المعتمدة من مختلف المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان والناشطين وأفرقة البحوث في مجال قضايا المرأة. وتشمل الاستراتيجيات اتباع نهج "البداء من القاعدة" القائمة على أساس المشاركة، وبناء القدرات، وزيادة تدريب المرأة.

١٢ - واستطردت قائلة إنه في الوقت ذاته، أخذت تنشأ عدة اتجاهات مشجعة. فقد أخذت معدلات تعلم القراءة والكتابة في الارتفاع، وكذلك معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية وإنهاء هذه المرحلة التعليمية ويزداد أيضاً معدل التحاق البنات والنساء في مرحلة الدراسة الثانوية والمرحلة التالية لها. ويتابع عدد أكبر من النساء التعليم العالي، بما في ذلك في ميادين مثل الهندسة والزراعة. وتشهد معدلات وفيات الأمهات والرضع انخفاضاً. وارتفع معدل شيوع وسائل منع الحمل إلى نسبة ٤٥ في المائة، ويشمل البرنامج الموسع للتحصين حالياً ٧٦ في المائة من الأطفال دون سن ٢٣ شهراً. وتتمتع نسبة ٩٦ في المائة من السكان بإمكانية الوصول إلى مياه الشرب النقية. وتزداد فرص التوظيف، ويجري تنقيح الإحصائيات الوطنية تدريجياً لكي تأخذ في الاعتبار مشاركة المرأة في القوى العاملة. وأخيراً، بدأت المرأة تمثل جمهوراً مستقلاً من الناخبين في إطار السياسة الوطنية.

١٣ - ومضت تقول إنه خلال العقد الماضي، ازدادت أيضاً مشاركة المرأة في قطاعي المصارف والأعمال التجارية وفي المنظمات غير الحكومية بصورة كبيرة. غير أن مشاركة المرأة الاقتصادية أكبر في القطاع غير الرسمي وقد ازدادت بشكل ملحوظ نتيجة نجاح برامج التوظيف الذاتي التي وضعتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وكانت تجربة بنغلاديش في مجال الوصول إلى الائتمان بوصفه إسهاماً في التنمية وأداة للتخفيف من حدة الفقر نموذجاً اقتدى به عدد من البلدان الأخرى، وتم على وجه الخصوص تكرار نموذج بنك غرامين في الخارج. ومكنت الائتمانات الصغيرة جداً العديد من الأسر من تحسين وضعها الاقتصادي ومركزها في السلم الاجتماعي.

١٤ - وأردفت قائلة إن الحكومة قد اتخذت أيضا خطوات بغية كفالة مشاركة المرأة في وضع السياسات العامة وتنفيذها، وشغل المناصب العامة. وبدأ العمل بنظام الحصص النسبية لجميع أنواع التعيينات في الوظائف العامة بغية تسهيل دخول المرأة. ووفقا لهذا الترتيب، تخصص للمرأة نسبة ١٠ في المائة من التعيينات في الوظائف المعلنة في الجرائد الرسمية و ١٥ في المائة من الوظائف غير المعلنة في الجرائد الرسمية. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، بلغت نسبة النساء من مجموع التعيينات في الخدمة العامة ١٤ في المائة تقريبا.

١٥ - ومضت تقول إنه مع ذلك، لا تؤثر الحصص النسبية كثيرا على المستويات الإدارية العليا، على الرغم من المبادرات الخاصة بتعيين النساء في الوظائف العليا، وعلى الرغم من أن كلا من منصب رئيس الوزراء ورئيس المعارضة تشغله امرأة. وبدأت المرأة الناجبة تبرز أكثر على الساحة السياسية وتكتسب قوة سياسية؛ وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٦٦ في المائة من الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٦ كانت من النساء، وتتمتع أصواتهن بأهمية بالغة من أجل تسليط الضوء على قضايا المرأة عند مناقشة السياسات العامة. ويخصص ثلاثون مقعدا للنساء في البرلمان، وينص الدستور على تخصيص مقاعد للمرأة في جميع الهيئات التابعة للبلديات والحكومة المحلية. وتترتب على هذه الممارسة آثار إيجابية إذ تمكن المرأة من الاطلاع مباشرة على سير أعمال العملية السياسية.

١٦ - واستطردت قائلة إن القوالب النمطية الاجتماعية لأدوار الرجل والمرأة تنعكس في وسائط الإعلام والمناهج التعليمية. ويجري تشجيع وسائط الإعلام على وضع مدونة خاصة بأداب المهنة تنظم تصوير المرأة واستخدامها في الإعلانات، ونقل الأنباء المتعلقة بالعنف ضد المرأة. واتخذت بعض التدابير أيضا من أجل تنقيح المناهج الدراسية وتجريدها من القوالب النمطية.

١٧ - ومضت تقول إن مسألة العنف ضد المرأة تستحق اهتماما خاصا إذ يمكن أن تقوض إنجازات المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. وتضطر المرأة إلى تقبل إساءة المعاملة والخنوع بسبب العنف والتهديدات. وعلى سبيل المثال، كثيرا ما تتعرض العروس إلى العنف إذا لم يتم دفع الدوطة الموعودة. ويستمر العنف ضد المرأة على الرغم من القوانين الجديدة التي وضعت لفرض عقوبات أشد على هذا العنف. ويزداد وعي الحكومة بمسائل ذات صلة مثل الاغتصاب من قبل ولي الأمر، والاغتصاب من قبل أعضاء وكالات إنفاذ القانون، والعنف خارج نطاق القانون على مستوى المجتمعات المحلية استشهادا بالشرعية الإسلامية، وإساءة استخدام هيئات التحكيم المحلية. وأنشأت وزارة الشؤون الداخلية زنايات تحقيق للنساء في مخافر الشرطة تعمل فيها ضباط شرطة من النساء من أجل تسهيل وصول المرأة إلى الشرطة. وأنشأت إدارة شؤون المرأة قسما لتقديم المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع وزارة شؤون المرأة والطفل ببرنامج عمل متعدد القطاعات.

١٨ - ومضت تقول إن للمسائل المتعلقة بالاتجار بالمرأة والطفل أبعادا دون إقليمية وإقليمية، ومن الملح توفر تعاون إقليمي لمكافحة، وإن خدمات إعادة التأهيل للضحايا المعادين إلى البلاد محدودة والمآوي التي تديرها الحكومة غير كافية. وتتعاون المنظمات غير الحكومية في وضع البرامج اللازمة في هذا المجال.

١٩ - واستطردت قائلة إن الدستور ينص على مساواة جميع المواطنين أمام القانون، غير أن أوجه عدم المساواة في قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم بعض المجالات الحيوية في حياة المرأة تفوق الحماية التي ينص عليها القانون المدني. وتجد المرأة صعوبة في اللجوء إلى النظام القضائي بسبب الإجراءات المطولة والنفقات التي تترتب على ذلك، وكثرا ما تكون وكالات إنفاذ القانون عدائية تجاه النساء أو غير متعاطفة معهن. وتؤدي أوجه النقص في الهياكل الأساسية، مثل عدم تسجيل الولادات أو الافتقار إلى قاعدة بيانات مركزية بشأن تسجيل حالات الزواج والطلاق، إلى صعوبة في تنفيذ قانون زواج الأطفال، ويكاد يكون من المستحيل منع تعدد الزوجات. وعلى الرغم من أن قانون الأسرة الإسلامي يسمح للمرأة بوراثة الممتلكات، كثيرا ما تحول العادات الاجتماعية والضغط الأسرية دون مطالبتها بنصيبها العادل. وأحيانا لا تطبق القوانين المتعلقة بالاتجار بسبب تورط أعضاء من وكالات إنفاذ القانون فيه. واستجابة لهذا الوضع، أنشأت الحكومة لجنة قانونية دائمة لاستعراض القوانين القائمة واستكمالها بغية حماية حقوق المرأة ومنع العنف ضد المرأة.

٢٠ - وأردفت قائلة إن الخطط الإنمائية الوطنية، وهي وسيلة هامة للنهوض بالمرأة، قد تحولت تدريجيا في النهج المتبع من الإغاثة وإعادة التأهيل إلى إنماء المرأة. ويتمثل الهدف الرئيسي لخطة السنوات الخمس الحالية (١٩٩٧-٢٠٠٢) في دمج إنماء المرأة في الإطار الإنمائي العام وتخفيض التفاوتات بين الجنسين في جميع القطاعات عن طريق التعليم، والتدريب، والمشاريع المدرة للدخل، مع دعم خاص لتعليم الطفلة. وتشمل تدابير السياسة العامة التي يزعم اتخاذها تمكين المرأة من الوصول إلى السلطة عن طريق الوصول إلى الموارد.

٢١ - وأضافت قائلة إن الإطار المؤسسي لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين يشتمل على سياسة وطنية بشأن النهوض بالمرأة توفر إطارا إجماليا للسياسات العامة بشأن إنماء المرأة، وعلى المجلس الوطني لإنماء المرأة، وهو هيئة تضم ٤٤ عضوا من الوزراء ووكلاء الوزراء في الوزارات ذات الصلة، وممثلين عامين، وشخصيات بارزة، وترأسها رئيسة الوزراء. وتمثل وزارة شؤون المرأة والطفل مكونا رئيسيا آخر من مكونات هذا الإطار المؤسسي، ويشمل دورها وضع السياسات العامة الوطنية، وتنفيذ البرامج الخاصة، وحقوق المرأة القانونية والاجتماعية، وتسجيل منظمات المتطوعين، والتعامل مع المنظمات الدولية. وتم مؤخرا توسيع دورها ليشمل التنسيق الشامل لعدة قطاعات بشأن دور المرأة في التنمية وحماية الطفل. ويمكن أيضا اعتبار أن المنظمات غير الحكومية الوطنية جزء من ذلك الإطار المؤسسي العام نظرا إلى أن العديد منها تقصر عملها على المرأة.

٢٢ - وفيما يتعلق بمسألة التحفظات على الاتفاقية، قالت إن الحكومة قد أعلنت قرارها سحب تحفظاتها بشأن الفقرة الفرعية (أ) من المادة ١٣ والفقرة الفرعية (و) من المادة ١٦. وبدأت الحركة النسائية في بنغلاديش بمحاولة الضغط على الحكومة لسحب كافة التحفظات في سياق التحضيرات لمؤتمر بيجين.

٢٣ - واستطردت قائلة إنه قد تم تحديد وزارة شؤون المرأة والطفل بوصفها الوزارة الرئيسية لمتابعة وتنفيذ منهاج عمل بيجين؛ وتحقيقاً لهذا الغرض أنشأت فريقاً عاملاً صغيراً يدعى الفريق الرئيسي لمتابعة مؤتمر بيجين يتألف من ناشطين وباحثين يشتركون في الحركة النسائية، وموظفين من إدارة شؤون المرأة. وأجرى الفريق استعراضاً وتقييماً للاحتياجات على مستوى القطاعات، ونتيجة لذلك اختار ١٢ وزارة لتكون محل اهتمام ذي أولية. واشتركت هذه الوزارات في عملية وضع خطة العمل الوطنية التي أكدت على التزامها بتنفيذها. وتركز الخطة على استراتيجية دمج إنماء المرأة في أوجه النشاط الرئيسية للسياسات العامة والبرامج الحكومية، من منطلق أن جميع الوزارات والوكالات تتحمل المسؤولية عن إنماء المرأة لأن المرأة تمثل جزءاً رئيسياً من السكان الذين تمثل خدمتهم سبب وجود كل وكالة. وتركز وزارة شؤون المرأة والطفل على الدعوة والاتصال والتنسيق والرصد.

ردود على الأسئلة الواردة في تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1997/II/CRP.1/Add.3)

٢٤ - السيد باشا (بنغلاديش): قال إن مجالين من مجالات قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (أحدهما يتعلق بالتوارث والميراث والآخر بالزواج والطلاق) يتعارضان مع المادة ٢ والفقرة ١ (ج) من المادة ١٦ من الاتفاقية. ولكن بالنظر إلى أن هذه القوانين مستمدة مباشرة من القرآن والشريعة، فليس هناك برنامج لتغييرها، كما لا يوجد برنامج لتغيير القوانين الهندوسية المتعلقة بمسائل مثل هذه قد تتعارض أيضاً مع مختلف أحكام الاتفاقية. وأوضح أنه من المستحيل تحديد ما إذا كانت القوانين الدينية (أو أي قوانين لا دستورية أخرى) تتعارض مع أحكام الدستور بشأن المساواة، إذ أن المحكمة العليا هي وحدها التي يمكنها البت في هذه المسائل، في سياق دعاوى قانونية ترفع بحسب الأصول؛ ولم ترفع بعد أمام أي محكمة في بنغلاديش دعاوى من هذا النوع.

٢٥ - واستطرد قائلاً إنه ليس للحكومة أي خطط لسحب تحفظاتها على المادة ٢ والفقرة ١ (ج) من المادة ١٦ من الاتفاقية، وإن كان يجوز أن تعيد النظر في المسألة في المستقبل. بيد أن الحكومة سبق أن قررت سحب تحفظاتها على الفقرة الفرعية (أ) من المادة ١٣ والفقرة ١ (و) من المادة ١٦.

٢٦ - واسترسل قائلاً إنه في ظل الخطة الخمسية الرابعة التي غطت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى ١٨,٢ في المائة؛ وتم القضاء تقريباً على التفاوت القائم بين الجنسين فيما يتعلق بالعمر المتوقع؛ وارتفعت نسبة محو أمية الإناث إلى ٧٣,٣ في المائة مقارنة بمحو أمية الذكور؛ وازدادت فرص وصول المرأة إلى الائتمان، وفرص العمل في مجالات من بينها الصناعة والخدمات العامة؛ وأحرزت مكاسب رئيسية فيما يتعلق بالصحة والتغذية والإفادة من الخدمات والهيكل الأساسية. ويرد مزيد من التفاصيل في التقرير (CEDAW/C/BGD/3-4)، وفي البيان الاستهلاكي.

٢٧ - واستمر قائلا إن أحكام الشريعة الإسلامية المطبقة في بنغلاديش لا تتعارض مع روح الاتفاقية أو مضمونها إلا في حالة المادة ٢ والفقرة ١ (ج) من المادة ١٦، اللتين أبدت بنغلاديش تحفظات بشأنهما.

٢٨ - وتابع يقول إن تخصيص ٣٠ مقعدا للنساء في البرلمان قد أدى إلى زيادة إبراز دور المرأة في المجال العام وأدخلها في العملية السياسية. وتثير عضوات البرلمان عددا من قضايا المرأة (الدوطة، وعدم تكافؤ الأجور، وزواج الأطفال) في المناقشات، فيزدن بذلك من وعي زملائهن بشواغل المرأة ويمارسن الضغوط لاستحداث تشريعات جديدة. وقد بدأ أيضا مشاريع لقوانين تعزز حقوق المرأة، بما في ذلك مشروع لقانون كان من شأنه أن يحد من تعدد الزوجات (وقد رفض هذا المشروع)، ومشروع قانون يقترح دخول المرأة انتخابات مباشرة لشغل عدد أكبر من المقاعد المحجوزة للنساء (ولا يزال هذا المشروع قيد النظر).

٢٩ - وفيما يتعلق بخطة عقد بنغلاديش للطفلة، التي ترد قائمة بأهدافها الرئيسية في الفرع ٤-٣-٢ من التقرير، ذكر أن معدل وفيات الرضع قد انخفض في عام ١٩٩٤ إلى ٧٧ في كل ١٠٠٠، وارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس إلى ٧٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٥، وأزيلت تقريبا الفجوة القائمة بين الجنسين فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالمدارس، وارتفع معدل إكمال التعليم الابتدائي إلى ٦٠ في المائة، وارتفع في عام ١٩٩٥ متوسط سن الزواج للفتيات إلى ١٩,٩ سنة (أي أنه تم بالفعل بلوغ الهدف المحدد لعام ٢٠٠٠)، وأصبح ٩٦ في المائة من السكان يحصل على مياه الشرب المأمونة، و ٤٨ في المائة منهم على المرافق الصحية (مما يتعدى الهدف المحدد لمنتصف العقد، وهو ٣٥ في المائة).

المادة ٢

٣٠ - ومضى قائلا إن الأمر الصادر عام ١٩٦١ بشأن القوانين المتعلقة بالأسرة المسلمة عدل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين عن طريق تعديل الأحكام المتعلقة بالميراث، وحظر عقد زيجات إضافية بعد الزواج الأول دون استصدار تصريح من مجلس للتحكيم يشكل وفقا للأمر المذكور، وفرض قيود إجرائية قبل نفاذ الطلاق، وفرض إجراء خاص لتحديد مبلغ النفقة التي يدفعها الزوج لزوجته، وتعديل الأحكام المتعلقة بنصيب الأراذل من الإرث. وقد رفع قانون منع زواج الأطفال لعام ١٩٢٩ سن الزواج للفتيات من سن البلوغ أو ١٥ سنة (بموجب الشريعة الإسلامية) إلى ١٨ سنة، فقيده بذلك أيضا أحكام الشريعة الإسلامية التي تخول للوصي على فتاة قاصر تزويجها قبل سن البلوغ.

المادة ٣

٣١ - وذكر أنه قد تم، في سياق الجهود المبذولة لنشر الوعي بالحقوق القانونية والإنسانية للمرأة، ترجمة الاتفاقية ونشرها من خلال الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية. وبالنظر إلى تدني معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، يجري في الوقت الراهن تبسيط الاتفاقية وإيضاحها بالصور لتوسيع نطاق نشرها واستعمالها كأداة للدعوة، ولتسهيل إجراء المناقشات في القرى والمناقشات الجماعية. وأضاف أن ثمة حملات تشنها إدارة الإعلام وبرنامجا تلفزيونيا عن حقوق الإنسان. ولدى بعض المنظمات غير

الحكومية برامج لمحو الأمية القانونية كما أن بعض المواد التعليمية للكبار تشتمل على قضايا تتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، مثلها في هذا مثل برامج الحكومة للتنمية الرياضية. واضطلعت أيضا بعض المنظمات النسائية، مثل منتدى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ببرامج للتوعية العامة بشأن الاتفاقية.

٣٢ - وأوضح أن الهيئة العليا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمرأة هي المجلس الوطني لإنماء المرأة الذي ترأسه رئيسة الوزراء، والذي يتألف من وزراء، وأمناء، ومشروعات وخبيرات؛ ويضع هذا المجلس المبادئ التوجيهية للسياسة العامة ويحسن من عملية التنسيق عن طريق تعزيز القضايا الشاملة لعدة قطاعات. وثمة لجنة للتنسيق والتقييم مشتركة فيما بين الوزارات يرأسها وزير شؤون المرأة والطفل تتألف من الأمناء المشتركين من جميع الوزارات الحكومية الذين يعملون كجهات تنسيق لدور المرأة في التنمية. وتتولى وزارة شؤون المرأة والطفل مسؤولية صياغة السياسات، والدعوة، وإقامة الصلات والتنسيق؛ وتؤدي إدارة شؤون المرأة التابعة للوزارة دورا مماثلا على الصعيد الميداني. وتضطلع جهات التنسيق لدور المرأة في التنمية في ٤٠ وزارة وإدارة بمسؤولية إدماج القضايا المتصلة بدور المرأة في التنمية في خططها القطاعية، ومسؤولية تنفيذ الأنشطة ورصدها وتنسيقها. وأخيرا، تم إنشاء آلية متخصصة للتنسيق، يرأسها وزير شؤون المرأة والطفل، لمتابعة حالات العنف ضد المرأة.

٣٣ - وذكر أن وزارة شؤون المرأة والطفل لا تتوفر لديها حتى الآن الموارد البشرية وغيرها من الموارد التي تلزمها لبلوغ أهدافها، وذلك بسبب القيود العامة المفروضة على الموارد. ورغم هذا، تسعى الوزارة إلى التغلب على هذه العقبات عن طريق إدماج القضايا المتعلقة بالمرأة في التنمية في الأنشطة الرئيسية لجميع الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى.

المادة ٤

٣٤ - السيدة شودري (بنغلاديش): قالت إن الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة ولجنة التنسيق والتقييم المشتركة فيما بين الوزارات تضطلع برصد تأثير التدابير الخاصة المؤقتة المتخذة للنهوض بالمرأة.

المادة ٥

٣٥ - واستطردت قائلة إن هناك عوامل مختلفة، من بينها افتقار المرأة إلى الوعي بحقوقها القانونية، تحول دون التنفيذ الكامل للقوانين الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة. فأوجه التغرض الاجتماعي والثقافي والقوالب النمطية المتصلة بأدوار الجنسين سائدة وقد تؤثر في وكالات إنفاذ القوانين، وفي العمليات القضائية. ويجري الاضطلاع بحملات إعلامية ومبادرات تدريبية، وتنقيح المناهج والمواد التعليمية بغية القضاء على أوجه التغرض والقوالب النمطية هذه.

٣٦ - وأردفت قائلة إنه رغم أن المفروض هو أن تستجيب الشرطة على الفور للبلاغات عن أعمال العنف المنزلي وغيرها من أعمال العنف، فإن هذه الحوادث كثيرا ما لا يتم الإبلاغ عنها لأنها تعتبر من الأمور الخاصة. وتوفر المستشفيات الحكومية المساعدة الطبية الفورية لضحايا العنف، ولدى المستشفيات

الرئيسية موظفون طبيون للرعاية الاجتماعية يقدمون مشورة ودعما ماليا محدودا؛ واستدركت تقول إن الرعاية المتخصصة غير متوفرة، والضحايا لا تفصح دائما عن السبب في إصاباتهن. وتقدم بعض المنظمات غير الحكومية المشورة القانونية، إلا أن هناك عجزا شديدا في مجال الإرشاد النفسي المحترف وفي أماكن الإيواء. وتنظر الحكومة في توفير المساعدة المالية للمنظمات غير الحكومية التي تبدي استعدادا لتشييد وإدارة أماكن الإيواء.

٣٧ - وأوضحت أنه تم إنشاء لجنة لاستعراض جميع القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة، لتحديد ما فيها من ثغرات، ولإقتراح سبل إصلاحها. فضلا عن ذلك، فقد قدمت لجنة مشكّلة لاستعراض قانون الأسرة وقانون قمع المرأة والطفل (الأحكام الخاصة) لعام ١٩٩٥ تقريرها إلى الحكومة وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار كل من القانون المدني والقانون الجنائي لزيادة فعالية آليات الإنفاذ. وأضافت أن كبار موظفي الشرطة يتلقون تدريباً متخصصاً عن طريق حلقات العمل والحلقات الدراسية. ويشمل تدريب القضاة والمدعين العامين وحدات تدريبية عن حقوق المرأة والعنف ضد المرأة، كما يشمل دورات عن الاتفاقية وعن اتفاقية حقوق الطفل. وسوف تدرج هذه المسائل أيضاً في المشروع المتعدد القطاعات الذي ستشرع فيه وزارة شؤون المرأة والطفل. وختاماً، تقوم الحكومة والمنظمات النسائية بتنظيم حملات للتوعية العامة بالعنف ضد المرأة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، كان عدد حالات العنف ضد المرأة التي تم الإبلاغ عنها ٧٨٩ حالة.

٣٨ - وقالت إنه رغم عدم وجود سجون للنساء في بنغلاديش، يجري الفصل بين الرجال والنساء داخل السجون القائمة. وفيما يتعلق باحتجاز ضحايا العنف أو الاتجار بغرض حمايتهن، فالممارسة المتبعة هي توفير ملاذ آمن لتينك النساء. ولا يكفي العدد المتوافر من مؤسسات حجز الأطفال، بما فيهم الفتيات، وتنظر الحكومة في إنشاء هذه المؤسسات في كل مقاطعة، فضلا عن إقامة دور محايدة لاستقبال النساء من ضحايا العنف أو الاتجار. وقد شكلت لجنة لإصلاح السجون، ويجري النظر في إصلاح الإجراءات الجنائية.

٣٩ - وأوضحت أن لجان التحقيق المنشأة لبحث قضايا الاغتصاب والعنف من جانب حراس السجون تحدد أنظمتها الداخلية بنفسها، وتعقد استجواباتها بصفتها هيئات شبه قضائية، وكثيرا ما تخول سلطات المحاكم المدنية من استدعاء الشهود واستجوابهم وجمع الأدلة. وتعلن نتائج هذه التحقيقات. بيد أن أفضل الحلول هو محاكمة المجرمين محاكمة عادية أمام المحاكم الجنائية.

٤٠ - وأردفت قائلة إن العنف المنزلي مدرج في القوانين التي تتصدى للعنف ضد المرأة، مثل قانون قمع المرأة والطفل (الأحكام الخاصة)، الذي يفرض عقوبات قاسية على أعمال العنف المنزلي. وتعكف الحكومة على النظر في إدخال مزيد من التحسينات على القانون.

٤١ - إن ما ينص عليه الدستور بشأن البغاء هو أحد المبادئ الرئيسية لسياسة الدولة غير القابلة للإنفاذ عن طريق المحاكم. ويحق للمؤسسات المتمتع بما يتمتع به المواطنون الآخرون من الحقوق والحماية والامتيازات. كما تتاح لهن خدمات الرعاية الصحية مثل إتاحتها للمواطنين الآخرين، وقامت المستشفيات الرئيسية بفتح مراكز خارجية خاصة بالقرب من مناطق بيوت الدعارة أو داخل هذه المناطق. وتسعى الحكومة إلى تشييط البغاء، ويتم هذا في المقام الأول عن طريق بذل الجهود للإقلال من الفقر الذي هو أساس هذه الظاهرة. وبالنسبة لإغلاق مآخور كاندوباتي، فإن الحكومة تقوم بدراسة السبل والوسائل لنقل النساء والأطفال الذين تم إخلاؤهم ووضع برامج لتأهيلهم، وسوف تنشأ ستة مراكز تأهيل لهؤلاء النساء.

٤٢ - وتقوم الحكومة بالتعاون الفعال مع المنظمات غير الحكومية والتنسيق معها في مكافحة الاتجار بالبنيات والنساء. كما أن وكالات إنفاذ القانون تستجيب على الفور لأي معلومات تقدمها هذه المنظمات، التي تشترك هي أيضا في المشروع المتعدد القطاعات الوارد وصفه في الفرع ٢-٥-١ من التقرير، وفي الفريق العامل المعني بالاتجار التابع لإدارة شؤون المرأة.

المادة ٧

٤٣ - تعمل رئيسة الوزراء وزعيمة المعارضة على تشجيع المرأة على المشاركة السياسية اقتداء بهما. وعلاوة على ذلك، فقد قامت رئيسة الوزراء بتعيين ثلاث نساء في مناصب وزارية، ووافقت على خطة تستطيع بموجبها المرأة أن تشغل وظائف من رتبة أمين مشارك بالانتقال من وظائف حكومية أخرى. كما أن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات الأخيرة كانت رائعة.

٤٤ - ويخصص مشروع قانون الحكم المحلي ثلث مجموع المقاعد الانتخابية في الهيئات المحلية للانتخاب المباشر للمرشحات للنساء في المستويات الأربعة للحكم المحلي. والأحزاب السياسية المختلفة هي المسؤولة عن إعداد المرأة للتنافس في الانتخابات؛ وتعمل الحركة النسائية على تعبئة المرأة لهذا الغرض.

٤٥ - ولا تتوفر بيانات عن وضع المرأة في نقابات العمال. بيد أن العاملات في قطاع الملابس اللواتي يكوّن ٩٠ في المائة من القوة العاملة في ذلك القطاع، أنشأن مؤخرا نقابة لهن.

المادة ٨

٤٦ - إن الإجراءات المتبعة في توظيف المرأة في سلك الخدمة الخارجية هي نفس الإجراءات المتبعة في توظيف الرجل. والمرأة التي يكون أداؤها حسنا في الامتحانات الكتابية والشفوية بإمكانها أن تلتحق بالخدمة الخارجية. ثم إن المتقدمات للعمل يستفدن من نسبة ١٥ في المائة المخصصة للمرأة، كما يستطعن الحصول على هذه الوظائف بمقتضى الحصص المخصصة للجدارة. غير أن هذه الحصص من الوظائف قد لا يمكن شغلها كلها أحيانا بسبب نقص عدد النساء المتقدمات و/أو المؤهلات.

٤٧ - ولا يوجد لدى الحكومة قوائم بأسماء المواطنين البنغلاديشيين الموظفين في الأمم المتحدة. غير أن عددا من النساء البنغلاديشيات يشغلن وظائف عالية. وتستطيع الأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في توظيف النساء من العالم الثالث.

المادة ٩

٤٨ - السيد باشا (بنغلاديش): قال إن الحكومة تدرك أن قانون المواطنة هو قانون تمييزي وأن وزارة شؤون المرأة والطفل تناقش هذه المسألة مع وزارة الداخلية.

المادة ١٠

٤٩ - بدأت الحكومة ببرامج مختلفة لمكافحة الأمية بما فيها برنامج الغذاء مقابل التعليم وبرامج التعليم الابتدائي المجاني والعام. كما تم إنشاء شعبة للتعليم الابتدائي والشامل تابعة لرئيسة الوزراء. ونجد أن برامج محو الأمية والتعليم غير النظامي للأطفال والكبار الذي بدأتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية قد أسهم إسهاما كبيرا في زيادة التحاق النساء والبنات. وهناك برنامج للمنح الدراسية للمستوى الثانوي وبرامج أخرى جرى إدخالها لصالح البنات مما أسفر عن ازدياد عدد البنات في المدارس الثانوية من ٣٢,٥ في المائة عام ١٩٨٥ إلى ٤٧ في المائة عام ١٩٩٥، ومن المتوقع أن يكون عدد البنات في المدارس الثانوية مساويا في وقت قريب لعدد البنين. وتقوم الحكومة والمنظمات غير الحكومية بحملات في وسائط الإعلام لتشجيع تعليم البنات.

٥٠ - ويشمل ما يقرب من جميع برامج التنمية التي تعتمد على المساعدة الخارجية برامج للتوعية. ويمكن أن يُعزى الكثير من التحسن الحاصل في مجالات التغذية وتنظيم الأسرة والتحصين إلى الجهود المتكاملة للحكومة وشركاء التنمية الأجانب فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

٥١ - وفي عام ١٩٥١، بلغت النسب المئوية للطالبات كما يلي: الطب، ٤١ في المائة؛ الزراعة، ٨ في المائة؛ الهندسة، ١٢,٢٤ في المائة؛ والتدريب المهني، ١٤ في المائة. وتضطلع جامعة بنغلاديش للهندسة والتكنولوجيا، بمساعدة من كندا، ببرنامج خاص لتشجيع المرأة على دراسة الطاقة والمناجم، وتشجيع بنات المدارس والكليات على دراسة الرياضيات بهدف الحصول على وظائف دائمة في مجال الهندسة.

٥٢ - ويجري تنقيح المناهج التعليمية لجعلها أكثر حساسية إزاء قضايا نوع الجنس، وإزالة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس. كما يجري القيام بدراسة للتعرف على الاحتياجات التعليمية للطالبات بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويجري حاليا تجربة كتيبين في ضوء الاحتياجات التي تم التعرف عليها، وسوف يتم إدخالهما إلى المدارس الابتدائية في المستقبل القريب.

المادة ١١

٥٣ - إن الحكومة على علم بالمشاكل التي تحيط بتنفيذ معدل الحد الأدنى للأجور في كثير من المصانع والشركات الخاصة. وإن شروط العمالة في كثير من المصانع لا تفي بمقاييس منظمة العمل الدولية. وتستخدم الفترات التلميزونية لزيادة التوعية بشأن تساوي أجر الرجل والمرأة على نفس العمل.

٥٤ - وتحرص وزارة العمل والقوى العاملة على كفالة ألا تغادر المرأة العاملة إلى الخارج دون معرفة "ولي أمرها" الرجل وأن تكون لديها معلومات كافية عن العمل في الخارج. ومع أن السفارات البنغلاديشية في الخارج مسؤولة عن حماية مصالح العاملات البنغلاديشيات المهاجرات، فإن الهجرة تحدث أحيانا دون معرفة الحكومة. وتقوم المنظمات غير الحكومية ببعض المبادرات لتوعية الناس في مناطق الحدود وداخل الإدارات الحكومية بشأن وجود شبكات للاتجار بالنساء والدعارة والمخاطر التي تواجهها النساء العاملات. وقد وضعت الحكومة مؤخرا مشروعا بمساعدة منظمة العمل الدولية واليونسيف لمنع الاتجار بالأطفال.

٥٥ - ويوفر معظم أرباب العمل في الشركات الخاصة وجميع أرباب العمل في القطاع العام إجازة أمومة. ولا تتوفر معلومات عن عدد أرباب العمل الذين يقدمون مرافق لرعاية الطفل.

٥٦ - وتسعى قوانين العمل المختلفة واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها الحكومات إلى حماية مصالح النساء والأطفال. غير أن القطاع غير النظامي هو خارج نطاق آليات التنظيم الحكومية.

المادة ١٢

٥٧ - مع أن توفير الرعاية المتصلة بالولادة على صعيد المجتمع المحلي يتم على يد المساعدين المعيّنين بالرعاية العائلية والقابلات التقليديات المدربات فإن التغطية بحاجة إلى تحسين. وفي المناطق الريفية، يُولد ٦٥ في المائة من الأطفال على يد عناصر غير مدربة معظمها من الأقارب والجيران. وقد قررت الحكومة تدريب ٣١ ٠٠٠ قابلة تقليدية إضافية أثناء الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. وتجري أنشطة في مجالات الإعلام والتثقيف والاتصال لتوعية أعضاء الأسرة بمخاطر الحمل وتحسين الاستفادة من القابلات المدربات، كما يجري وضع نظام للإحالة في الحالات المعقدة.

٥٨ - وقد انخفض معدل وفيات الأمومة إلى ٤٥٠ من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة حية؛ وعلى الرغم من الإجراءات الوقائية المتخذة، فإن انتشار الأمراض ذات الصلة بالحمل والتعقيدات الناجمة عن الإجهاض لا تزال عالية جدا. وتم الإسراع بمبادرات تقديم الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ بما يكفل تقديم الرعاية في أواخر فترة الحمل وفي المخاض وعقب الولادة.

٥٩ - وتلجأ المرأة إلى عمليات الإجهاض غير المأمونة بسبب العدد المرتفع لحالات الحمل غير المرغوب فيها وخاصة في المناطق الريفية، حيث تعتبر العزل الناجمة عن الإجهاض مسؤولة عن خمس وفيات الأمهات. وقد أتيحت خدمات تنظيم الطمث في جميع مرافق الخدمات تقريبا، كما أن معالجة التعقيدات

الناجمة عن الإجهاد متاحة في مستشفيات المقاطعات والمحافظات والمجمعات الصحية على مستوى الثاناه (أو المقاطعة الفرعية).

٦٠ - وتقدم الخدمات المتصلة بوسائل منع الحمل التي تغرس تحت الجلد (Norplant) في جميع أنحاء بنغلاديش قرابة ١٠٠ عيادة تابعة للحكومة ولمنظمات غير حكومية ترعى حوالي ١٠ ٠٠٠ امرأة في المناطق الحضرية والريفية. وأتيح تدريب شامل للأطباء وللإستشاريين. ويحافظ على جودة الخدمات عن طريق المراقبة المشددة وتجديد التدريب بصورة متكررة؛ ونتيجة لذلك، طرأ تحسن على جودة الخدمات بالنسبة إلى الوسائل الأخرى المتاحة في العيادات.

٦١ - ويتبين من المسح الصحي الديمغرافي لبنغلاديش للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ أن ٤٤,٦ في المائة من النساء المتزوجات يستعملن وسيلة ما من وسائل تنظيم الأسرة، منهن ٨,٤ في المائة يستعملن وسائل تقليدية. ومن بين الوسائل الحديثة، تعتبر الحبوب المانعة للحمل أكثر الوسائل انتشاراً (١٧,٤ في المائة)، يلي ذلك تعقيم الإناث (٨,١ في المائة)، والحقن (٤,٥ في المائة)، والأغمد الواقية (٣ في المائة من الرجال)، والأدوات التي تولج في الرحم (٢,٢ في المائة)، وتعقيم الرجل (١,١ في المائة). وتبلغ وسائل منع الحمل المعدة للذكور، بما فيها الوسائل التقليدية، ربع المجموع. وتقوم أفرقة الإشراف على عيادات تنظيم الأسرة برصد جودة خدمات العيادات الصحية على نطاق البلد كله، وهناك مشاريع مختلفة جارية لتحسين نوعية الرعاية في قطاعي الصحة وتنظيم الأسرة.

٦٢ - أما الاختيار المسبق لنوع الجنس وقتل الجنين الأنثوي فهما ليسا مشكلة بعد في بنغلاديش.

٦٣ - وقد أنشأت الحكومة برنامجاً وطنياً لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتم إنشاء لجنة وطنية للإيدز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، وأعيد تشكيلها في عام ١٩٨٨؛ وتقوم اللجنة بإسداء المشورة لوزارة الصحة ورعاية الأسرة فيما يتعلق بجميع جوانب فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب. وقد نُفذت خطة قصيرة الأجل عام ١٩٨٨، كما وضعت خطة متوسطة الأجل بمساعدة منظمة الصحة العالمية، إلا أن القيود المالية أدت إلى تأخير تنفيذها، ولكن الأنشطة استمرت بقتضى خطة مؤقتة.

٦٤ - وفي عام ١٩٩٧، تمت الموافقة على سياسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والمسائل المرتبطة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وتشمل هذه السياسة بياناً بشأن حقوق الإنسان للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وتقر هذه السياسة سرية المعلومات الشخصية والطبية وتُسلم بضعف المرأة من حيث حماية نفسها من فيروس نقص المناعة البشرية بسبب وضعها التبعية.

٦٥ - وفي عام ١٩٩٥، بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ٧٨ من كل ألف ولادة حية. والسبب في نسبة كبيرة من وفيات المواليد الجدد هو انخفاض الوزن لدى الولادة؛ كما أن ٤٠ في المائة من الأطفال الحديثي الولادة يعانون من انخفاض الوزن بسبب إنهالك الأم، وسوء تغذيتها المزمّن، ونقص العناية الملائمة بها قبل الولادة. ويمكن أن ينخفض هذا المعدل بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٠٠ إذا قُدمت العناية الملائمة للأم أثناء الحمل والولادة، وجرى تخفيض معدلات حمل المراهقات وحالات الحمل المنطوية على خطورة. هذا إلى أن توفير العناية الخاصة بالولادة في حالات الطوارئ، واتباع ممارسات التوليد الأكثر سلامة، وتحسين رعاية الأطفال الحديثي الولادة تعمل جميعاً على زيادة تحسين الحالة. أما الوفيات التي تصيب الأطفال بعد الولادة فإنها تنشأ أكثر ما تنشأ عن الإصابات التي يمكن خفضها بتوفير المعالجة المبكرة والملائمة لهم.

المادة ١٣

٦٦ - السيدة شودري (بنغلاديش): قالت إن المرأة مثلها مثل الرجل من حيث أهلية الحصول على القروض المصرفية إذا كانت تفي بالمعايير والضمانات المطلوبة. وهي من الناحية الشكلية البحتة لا تحتاج إلى موافقة زوجها، بالرغم من أن المصارف تطلب أحياناً موافقة من أقاربها الرجال، وذلك خاصة لأن معظم النساء لا يملكن ممتلكات للوفاء بمتطلبات الضمان.

٦٧ - وهناك مؤسسات مثل أكاديميات بنغلاديش للأطفال والفنون الجميلة تعمل على تعزيز المرافق الترفيهية والمشاركة في الأنشطة الثقافية كما تعمل على تشجيع النساء والبنات على المشاركة. ويوجد مُجمع للألعاب الرياضية للنساء في دكا، فضلاً عن جماعات ثقافية مختلفة وجماعات معنية بالأطفال. ويوجد في جميع المدارس والمنظمات على مستوى المقاطعات برامج للألعاب الرياضية وبرامج ثقافية، بيد أن المرافق والفرص المتاحة للمرأة محدودة إذا ما قورنت بتلك المتاحة للرجل.

٦٨ - وتمتّع النساء العاملات في الخدمة الحكومية بما يتمتع به الرجال من حقوق بالنسبة للحصول على الاستحقاقات الأسرية. كما أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص لا تُميّز ضد المرأة، غير أن كثيراً منها لا تُوفّر استحقاقات أسرية لأن معظم الوظائف فيها ذات طابع مؤقت. وسوف يجري في المستقبل إدخال بعض تدابير الرعاية الاجتماعية من جانب الدولة مع تحسن الاقتصاد.

المادة ١٤

٦٩ - أسهمت المنظمات غير الحكومية إسهاماً كبيراً في إيجاد فرص التوظيف الذاتي للنساء في المناطق الريفية عن طريق تقديم الائتمان والتدريب، كما ساعدت هذه المنظمات المرأة على إدراك قيمة إسهامها في اقتصاد الأسرة والاقتصاد الوطني. وفي آذار/ مارس ١٩٩٧، كانت لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف قد صرفت ١١,٧١٤ بليون تاكا لأكثر من ١,٣ مليون مُقترض من بينهم ٥٤٢ ٤٥ امرأة. وفي أيار/ مايو ١٩٩٧، كان مصرف غرامين قد صرف ٧١,٨٤ بليون تاكا لـ ٢,١٣ مليون مُقترض، من بينهم ٢,٠١ مليون امرأة. كما أن رابطة التقدم الاجتماعي صرفت ٣٨٩ ٤ بليون تاكا لـ ٥٦٢ ٠٠٠ مُقترض لغاية كانون الأول/ ديسمبر

١٩٩٦؛ في حين أن "بروشيك" صرفت ٢,٩٩ بليون تاكا لـ ١,٠٦ مليون مقترض لغاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٧٠ - وأنشأ كثير من المنظمات غير الحكومية منافذ خاصة بها لتسويق منتجات النساء. كما أن عددا من الهيئات الحكومية أنشأ منافذ للتسويق، وأوجد في بعض الحالات أسواقا للتصدير، وضمن للمرأة أسعارا مُنصفة.

٧١ - وأما الإرث فينظمه قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، والحكومة ملزمة بهذا القانون. ولا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة في ملكية الأراضي أو غيرها من الأملاك، كما أنها تتمتع بحقوق متساوية.

٧٢ - وتقوم الحكومة، بمساعدة من شركاء التنمية الأجانب، بتنفيذ برامج لتوفير الخدمات للمناطق الريفية، وبعضها يستهدف المرأة بالتحديد. كما أن المنظمات غير الحكومية ناشطة أيضا في توفير الخدمات للمناطق الريفية. ويعمل مجلس كهربة الأرياف على توسيع برنامجه ليشمل جميع المقاطعات الفرعية في البلاد، فيُسهم بذلك في زيادة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المادة ١٥

٧٣ - جعلت محاكم الأسرة الدعاوى القضائية التي تتعلق بالخلافات العائلية أقل تكلفة وأكثر سرعة.

المادة ١٦

٧٤ - إن النساء العاملات في الخدمة الحكومية ملزمات بنفس القواعد الملزم بها نظراؤها الرجال بالنسبة للاستحقاقات الطبية الأسرية.

٧٥ - وجرى الاضطلاع بحملات مختلفة لتثقيف الجمهور بغية نشر المعلومات عن مخاطر الحمل المبكر. ومع أن القانون يحظر الزواج دون سن ١٨ للبنات، فإن معظم الناس يفتقرون إلى شهادات ميلاد أو غيرها من وسائل إثبات السن، كما أن غالبية الزيجات لا تُسجل. والحكومة ملتزمة بتحسين جميع أنواع التسجيل، ويجري توفير التثقيف في مجال الصحة الإنجابية للبنات المراهقات عن طريق المناهج الدراسية، كما أن بعض المنظمات غير الحكومية أعدت تدريباً محددا في هذا الخصوص.

٧٦ - إن دفع الدوطة يؤدي إلى إفقار أسرة البنت وغالبا ما يُسبب المديونية وعدم الدفع كثيرا ما يُسفر عن العنف أو الانفصال أو الهجرة أو الطلاق. ويلجأ الرجال أحيانا إلى الزواج بصورة متكررة بغية الحصول على الدوطة. كما أن دفع الدوطة يدل على القيمة السلبية التي تسند إلى البنات والنساء.

٧٧ - وبعد سنّ قانون حظر الدوطة في عام ١٩٨٠، يتعرض الذين ينتهكون هذا القانون للملاحقة القضائية. وقد فُرضت بعض التقييدات الإجرائية على ممارسة تعدد الزوجات بين الرجال المسلمين، وقد

أخذ معدل حدوثها في الانخفاض. والامتنال لقانون مكافحة زواج الأطفال ليس مُرضياً، والمقاضاة بشأنه نادرة. بيد أنه كان من نتيجة زيادة الوعي الاجتماعي العام أن ارتفع متوسط عمر البنت لدى الزواج إلى ١٩,٩ سنة في جميع الطوائف الاجتماعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

— — — — —